



قطاع التأسيس والترخيص والتسجيل

قيد فروع التنفيذ والتسويق لشركات السمسرة في الأوراق المالية

إعمالاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨٠ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١

**تنويه :-** أنشطة فروع شركات السمسرة في الأوراق المالية تنقسم الى ثلاثة أنواع وهم على النحو التالي :-

١. فرع التنفيذ من الفئة الأولى.

٢. فرع التنفيذ من الفئة الثانية

٣. فرع التسويق

**أولاً :-** المستندات المطلوبة لقيد فرع التنفيذ من الفئة الأولى وهي على النحو التالي :-

١	تقديم كتاب من رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب مختوم بخاتم الشركة بما يفيد طلب بقيد الفرع على أن يكون مرفقاً به محضر مجلس إدارة حديث على أن يكون متضمناً قرار بقيد الفرع وتحديد مقره وتعيين الحد الأدنى للوظائف اللازمة للفرع وتحديد مهام الفرع.
٢	بيان بكافة فروع الشركة السابق الموافقة عليها من الهيئة مبيناً به عنوان الفرع، مهمة الفرع، تاريخ قيد الفرع ورقمه ، مدير الفرع، موقع عليه من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ومختوم بخاتم الشركة وموقف هذه الفروع من توفيق الأوضاع .
٣	تقديم خطاب من الإدارة المركزية للشئون المالية ( الإدارة العامة للايرادات ) بالهيئة بما يفيد أن الشركة قد التزمت بسداد كافة مستحقات ورسوم الهيئة المتمثلة في مقابل خدمات الفحص والدراسة لقيد فرع جديد وكذا مقابل الخدمات السنوي ، رسم التطوير .
٤	مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري موضحاً به رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل (علماً بأن الا يقل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة السمسرة مقدمه الطلب عن خمسة مليون جنيه ، وفي حاله التقدم بطلب لقيد فرع جديد للشركة بعد الفرع الرابع فيلزم للموافق على قيد فرع التنفيذ من الفئة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه عن قيد كل فرع تنفيذ من الفئة الأولى .
٥	شهادة من البورصة المصرية بما يثبت استيفاء الشركة معايير الملاءة المالية خلال آخر ثلاثة أشهر سابقه لطلب القيد ، مبينا بها نسبة صافي رأس المال السائل يوميا خلال ذات الفترة .
٦	تقديم ما يفيد ان الفرع مجهز بالأجهزة والمعدات المادية والالكترونية التي تتناسب مع طبيعة الفرع ( بيان بالتجهيزات ) ويشترط لفروع التنفيذ توافر قاعه مخصصه للعملاء للتعامل فيها من خلال نظام التداول عن طريق الانترنت بواسطة أجهزتهم الخاصة وبشرط وجود الأدوات التأمينية ودخولهم باسمهم وبكلمه السر الخاصة بهم مختوم بخاتم الشركة وموقع عليه من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب .
٧	ما يفيد تعيين عضو منتدب للإشراف على الفروع في حالة زيادة عدد فروع الشركة عن (٣) فروع .
٨	ما يفيد استيفاء متطلبات تراخيص العاملين بالفروع وهما كل من مدير فرع ومراقب داخلي للفرع ومدير حسابات عملاء مرخص لهما من الهيئة على أن يكون مدير حسابات العملاء من الذين اجتازوا اختبار المنفذين من أحد الجهات المعتمدة من الهيئة في حالة إدراج وتنفيذ الأوامر من خلال النظام الآلي لإدارة الأوامر ( OMS ) ومنفذ العمليات .
٩	صورة طبق الأصل من موافقة الهيئة على استخدام التسجيل الهاتفي لأوامر العملاء مختومة بخاتم الشركة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب.
١٠	ما يفيد موافقه الهيئة على توفيق أوضاع الشركة وفقاً لقراري ٤٩ ، ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ ، لقرار ١٠٠٥ لسنة ٢٠١٣ بفرعية الاول والثاني .

١١	صورة طبق الأصل من عقد الإيجار مثبت التاريخ أو عقد الملكية المشهر للعين مقر الفرع مختومة بخاتم الشركة وموقع عليها من العضو المنتدب .
١٢	كتاب البورصة بما يفيد انه تم توصيل خطوط الربط المطلوبة للفرع مع البورصة للنظام الآلي لتوفيق الأوامر (TWS) . (كتاب من شركة اتصالات مرفقاً به عقد تعاقد بين شركة الاتصالات والشركة محل الدراسة يفيد بوجود خط ربط بين فرع الشركة المذمّع انشأوة والبورصة )
١٣	كتاب مصر للمقاصة يفيد انه تم توصيل خطوط الربط المطلوبة للفرع مع المقاصة
١٤	ما يفيد توافر خطوط الربط بين المركز الرئيسي والفرع بالنسبة للنظام الآلي لإدارة الأوامر (oms) في حالة وجوده.
١٥	خلو سجل الشركة من أية جزاءات أو تدابير إدارية خلال السنة السابقة على تقديم طلب قيد الفرع الجديد ما لم تنقضى عليها الفترات الآتية :- ( أ ) سنة من تاريخ انتهاء مدة وقف النشاط للمادة ( ٣٠ ) أو من تاريخ انتهاء مدة المنع من مزاوله وفقاً للمادة ( ٣١ ) من قانون سوق المال . ( ب ) ستة أشهر من تاريخ استرداد الشركة لمبلغ التأمين الإضافي . ( ج ) ثلاثة أشهر من تاريخ سريان أى من التدابير الأخرى المنصوص بالماده ( ٣١ ) من قانون سوق رأس المال .
١٤	<u>إقرارات من العضو المنتدب بما يلي :-</u> ١ . توافر متطلبات مزاوله نشاط السمسرة في الأوراق المالية للفرع المطلوب الموافقة عليه . ٢ . يتولى مباشرة جميع الصلاحيات التي يقوم بها المركز الرئيسي من حيث تلقي الأوامر وتنفيذها عن طريق نظام إدراج الأوامر ، وتنفيذ العمليات مباشرة من خلال نظام التوفيق للأوامر ( TWS ) وكذلك عن طريق النظام لإدارة الأوامر ( OMS ) بشرط أن يكون إدراج وتنفيذ الأوامر من خلال نظام التوفيق للأوامر ( TWS ) من منفذ العمليات المعقدين بالسجل المعد لذلك بالبورصة ، وأن يكون إدراج وتنفيذ الأمر من خلال النظام الآلي لإدارة الأوامر ( OMS ) من خلال مدير حساب مرخص له من الهيئة بشرط اجتياز اختبار المنفذين من أحد الجهات المعتمدة من الهيئة . ٣ . بعدم جواز القيام بالتسويق أو تلقي الأوامر أو التنفيذ من خلال مقر أو أماكن أخرى بخلاف المركز الرئيسي للشركة إلا بعد الحصول على موافقه مسبقه من الهيئة لقيد الفرع في السجل المعد لذلك بالهيئة ، بناء على طلب يقدم من الشركة مرفقاً به ما يفيد استيفائها للشروط المنصوص عليها في هذا القرار . ٤ . ما يفيد توافر نظم رقابة داخلية علي مستوى الشركة ككل يشمل المركز الرئيسي والفروع وتوافر نظام رقابة داخلية لدى كل فرع حسب طبيعة عمله . ٥ . توافر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل حماية حقوق العملاء مع الفرع . ٦ . إتباع العاملين بالفروع للقواعد والإجراءات المنظمة للتعامل في سوق الأوراق المالية . ٧ . ما يفيد التزام الشركة بتطبيق النظم الآلية للمكاتب الخلفية وتفعيل دفتر الأوامر الآلي وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بالتطبيق الفعلي لنظم التسجيل الهاتفي لأوامر العملاء وتوافر شاشات التنفيذ عن بعد. ٨ . الالتزام بتوفير ما يسمح بإدراج وتنفيذ الأوامر مباشرة من خلال النظام الآلي لتوفيق للأوامر ( TWS ) ( شاشات التنفيذ من بعد ) وللشركة أن تستخدم مع النظام الآلي لتوفيق للأوامر ( TWS ) النظام الآلي لإدارة الأوامر ( OMS ) وكذلك الالتزام بعدم إدراج الأوامر أو تنفيذها إلا من خلال منفذ بالنسبة للنظام لتوفيق الأوامر ( TWS ) أو من خلال مدير حسابات عملاء مرخص له من الهيئة وأجتاز اختبار المنفذين حسب نظام التنفيذ للأوامر المعمول بها . ٩ . يحظر استخدام الشركة والعاملين بها الأداة الخاصة بتعريف وتأكيد شخصيه أيا من عملاتها في إدراج

<p>أوامر أو تنفيذ عمليات بالبورصة .</p> <p>١٠ . الإلتزام في حاله تلقي أو صرف النقدية أو الشيكات للعملاء في داخل الفرع أن تتوافر خزينه مخصصه لحفظ النقدية والشيكات مع وجود أمين خزينه متفرغ لها ويتبع المدير المالي بالمركز الرئيسي ، وأن يكون التعامل من خلال إيصالات تسليم واستلام بإسم الشركه وموقعه من أمين الخزينه ومحددا بها قيمه المبلغ بالأرقام والحروف والغرض من تحرير الإيصالات وتاريخ تحريرها وأن تكون مختومه بخاتم الشركه على أن يكون ذلك بشكل واضح ، مع الإلتزام بضوابط مكافحه غسل الأموال المقرره قانونا .</p> <p>١١ . في حاله رغبه الشركه بالسماح لعملاء الفرع بتنفيذ الأوامر عن طريق الإنترنت في داخل الفرع فتلتزم بتوفير قاعه للعملاء يمكنهم التعامل فيها من خلال التداول عن طريق الإنترنت بواسطه أجهزتهم الخاصه بهم وبشرط وجود الأدوات التأمينيه ودخولهم بأداة التعريف وبكلمه السر الخاصه بهم ، ويحظر تواجد موظفي الشركه في هذه القاعه أثناء ساعات التداول</p> <p>١٢ . توفير نظم آليه لإثبات الأوامر التي تم تلقيها وتسليم أصول الأوامر أو إثبات تلقيها أيا كانت طريقه تلقيها أسبوعيا على الأكثر إلى المركز الرئيسي .</p> <p>١٣ . الإلتزام بتوفير ما يسمح بإدراج الأوامر من خلال النظام الآلي لإدارة الأوامر المرتبط بالمركز الرئيسي للشركه وكذلك الإلتزام بعدم إدراج الأوامر أو تنفيذ العمليات بالبورصة إلا من خلال مدير حسابات عملاء مرخص له من الهيئه واجتاز الاختبارات اللازمه للتنفيذ .</p> <p>١٤ . الإلتزام بتطبيق الحماية التأمينية للاتصال الواردة بقرار رئيس الهيئه رقم ( ٥٠ ) لسنة ٢٠٠٦ وعلى الأخص التحقق من تسليم العميل الأداة الخاصه بتعريف وتأكيد شخصيه المستخدم، وكود التعريف الخاص بطريقه مؤمنة وعلى أن يكون التعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية باستخدام نظم وادوات التوقيع الإلكتروني المعتمده قانونا .</p> <p>١٥ . <u>أقرار من المراقب الداخلي</u> بالشركه بالتحقق الميداني داخل الفروع للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعه بها بالتنسيق مع المسؤولين عن الرقابه الداخليه بالفروع .</p>	
<p>١٥ سداد مقابل الخدمات لدراسة وفحص طلبات الموافقة على قيد فروع التنفيذ بواقع ألفي جنيه .</p>	١٥
<p>١٦ سداد مقابل خدمات سنوى للهيئه بواقع ألفي جنيه لفروع التنفيذ .</p>	١٦

## ثانيا : . المستندات المطلوبة لقياد فرع التنفيذ من الفئة الثانية وهي على النحو التالي :-

١	تقديم كتاب من رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب مختوم بخاتم الشركة بما يفيد طلب قياد الفرع على أن يكون مرفقاً به محضر مجلس إدارة حديث على أن يكون متضمناً قرار بفتح الفرع وتحديد مقره وتعيين الحد الأدنى للوظائف اللازمة للفرع وتحديد مهام الفرع.
٢	بيان بكافة فروع الشركة السابق الموافقة عليها من الهيئة مبيناً به عنوان الفرع، مهمة الفرع، تاريخ قياد الفرع ورقمه ، مدير الفرع، موقع عليه من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ومختوم بخاتم الشركة وموقف هذه الفروع من توفيق الأوضاع .
٣	تقديم خطاب من الإدارة المركزية للشئون المالية ( الإدارة العامة للإيرادات ) بالهيئة بما يفيد أن الشركة قد التزمت بسداد كافة مستحقات ورسوم الهيئة المتمثلة في مقابل خدمات الفحص والدراسة لقياد فرع جديد وكذا مقابل الخدمات السنوي ، رسم التطوير .
٤	مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري موضحاً به رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل (علماً بأن الأي يقل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة السمسرة مقدمه الطلب عن خمسه مليون جنيه ، وفي حالة التقدم بطلب لقياد فرع جديد للشركة بعد الفرع الرابع فيلزم للموافقة على قياد فرع التنفيذ من الفئة الثانية بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه عن قياد كل فرع تنفيذ من الفئة الثانية .
٥	شهادة من البورصة المصرية بما يثبت استيفاء الشركة معايير الملاءة المالية خلال آخر ثلاثة أشهر سابقة لطلب القيد ، مبيناً بها نسبة صافي رأس المال السائل يومياً خلال ذات الفترة .
٦	تقديم ما يفيد ان الفرع مجهز بالأجهزة والمعدات المادية والالكترونية التي تتناسب مع طبيعة الفرع ( بيان بالتجهيزات ) ويشترط لفروع التنفيذ توافر قاعه مخصصه للعملاء للتعامل فيها من خلال نظام التداول عن طريق الانترنت بواسطة أجهزةهم الخاصة وبشروط وجود الأدوات التأمينية وحقولهم باسمهم وبكلمه السر الخاصة بهم مختوم بخاتم الشركة وموقع عليه من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب .
٧	ما يفيد تعيين عضو منتدب للإشراف على الفروع في حالة زيادة عدد فروع الشركة عن (٣) فروع .
٨	ما يفيد استيفاء متطلبات تراخيص العاملين بالفروع وهما كل من مدير فرع ومدير حسابات عملاء مرخص لهما من الهيئة .
٩	صورة طبق الأصل من موافقة الهيئة على استخدام التسجيل الهاتفي لأوامر العملاء مختومة بخاتم الشركة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب.
١٠	ما يفيد موافقة الهيئة على توفيق أوضاع الشركة وفقاً لقرار ١٠٠٥ لسنة ٢٠١٣ بفرعية الاول والثاني .
١١	صورة طبق الأصل من عقد الإيجار مثبت التاريخ أو عقد الملكية المشهر للعين مقر الفرع مختومة بخاتم الشركة وموقع عليها من العضو المنتدب .
١٢	كتاب البورصة بما يفيد انه تم توصيل خطوط الربط المطلوبة للفرع وبين المركز الرئيسي للشركة . (كتاب من شركة اتصالات مرفقاً به عقد تعاقد بين شركة الاتصالات والشركة محل الدراسة يفيد بوجود خط ربط بين فرع الشركة المذمغ إنشاؤه والبورصة )
١٣	خلو سجل الشركة من أية جزارات أو تدابير إدارية خلال السنة السابقة على تقديم طلب قياد الفرع الجديد ما لم تنقضى عليها الفترات الآتية :- ( أ ) سنة من تاريخ انتهاء مدة وقف النشاط للمادة ( ٣٠ ) أو من تاريخ انتهاء مدة المنع من مزاوله وفقاً للمادة ( ٣١ ) من قانون سوق المال . (ب) ستة أشهر من تاريخ استرداد الشركة لمبلغ التأمين الإضافي . (ج) ثلاثة أشهر من تاريخ سريان أي من التدابير الأخرى المنصوص بالمادة ( ٣١ ) من قانون سوق رأس المال .

<p><u>إقرارات من العضو المنتدب بما يلي :-</u></p> <p>١. بعدم جواز القيام بالتسويق أو تلقي الأوامر أو التنفيذ من خلال مقر أو أماكن أخرى بخلاف المركز الرئيسي للشركة إلا بعد الحصول على موافقه مسبقه من الهيئة لقيود الفرع في السجل المعد لذلك بالهيئة ، بناء على طلب يقدم من الشركة مرفقا به ما يفيد استيفائها للشروط المنصوص عليها في هذا القرار .</p> <p>٢. ما يفيد توافر نظم رقابة داخلية علي مستوي الشركة ككل يشمل المركز الرئيسي والفروع وتوافر نظام رقابة داخلية لدى كل فرع حسب طبيعة عمله .</p> <p>٣. توافر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل حماية حقوق العملاء مع الفرع .</p> <p>٤. باتباع العاملين بالفروع للقواعد والإجراءات المنظمة للتعامل في سوق الأوراق المالية .</p> <p>٥. أقرار من المراقب الداخلي بالشركة بالتحقق الميداني داخل الفروع للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة بها بالتنسيق مع المسؤولين عن الرقابة الداخلية بالفروع.</p> <p>٦. بما يفيد التزام الشركة بتطبيق النظم الآلية للمكاتب الخلفية وتفعيل دفتر الأوامر الآلي وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بالتطبيق الفعلي لنظم التسجيل الهاتفية لأوامر العملاء وتوافر شاشات التنفيذ عن بعد.</p> <p>٧. بحظر استخدام الشركة والعاملين بها الأداة الخاصة بتعريف وتأكيد شخصيه أيا من عملائها في إدراج أوامر أو تنفيذ عمليات بالبورصة .</p> <p>٨. الالتزام في حاله تلقي أو صرف النقدية أو الشيكات للعملاء في داخل الفرع أن تتوافر خزينه مخصصه لحفظ النقدية والشيكات مع وجود أمين خزينه متفرغ لها ويتبع المدير المالي بالمركز الرئيسي ، وأن يكون التعامل من خلال إيصالات تسليم واستلام باسم الشركة وموقعه من أمين الخزينة ومحددا بها قيمه المبلغ بالأرقام والحروف والغرض من تحرير الإيصالات وتاريخ تحريرها وأن تكون مختومة بخاتم الشركة على أن يكون ذلك بشكل واضح ، مع الالتزام بضوابط مكافحه غسل الأموال المقررة قانونا.</p> <p>٩. في حاله رغبة الشركة بالسماح لعملاء الفرع بتنفيذ الأوامر عن طريق الإنترنت في داخل الفرع فتلتزم بتوفير قاعه للعملاء يمكنهم التعامل فيها من خلال التداول عن طريق الإنترنت بواسطة أجهزتهم الخاصة بهم وبشرط وجود الأدوات التأمينية ودخولهم بأداة التعريف وبكلمه السر الخاصة بهم ، ويحظر تواجد موظفي الشركة في هذه القاعة أثناء ساعات التداول</p> <p>١٠. توفير نظم آليه لإثبات الأوامر التي تم تلقيها وتسليم أصول الأوامر أو إثبات تلقيها أيا كانت طريقه تلقيها أسبوعيا على الأكثر إلى المركز الرئيسي .</p> <p>١١. الالتزام بتوفير ما يسمح بإدراج الأوامر من خلال النظام الآلي لإدارة الأوامر المرتبط بالمركز الرئيسي للشركة وكذلك الالتزام بعدم إدراج الأوامر أو تنفيذ العمليات بالبورصة إلا من خلال مدير حسابات عملاء مرخص له من الهيئة واجتاز الاختبارات اللازمة للتنفيذ .</p> <p>١٢. الالتزام بتطبيق الحماية التأمينية للاتصال الواردة بقرار رئيس الهيئة رقم ( ٥٠ ) لسنة ٢٠٠٦ وعلى الأخص التحقق من تسليم العميل الأداة الخاصة بتعريف وتأكيد شخصية المستخدم، وكود التعريف الخاص بطريقة مؤمنة وعلى أن يكون التعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية باستخدام نظم وادوات التوقيع الإلكتروني المعتمدة قانونا .</p> <p>١٣. <u>أقرار من المراقب الداخلي</u> بالشركة بالتحقق الميداني داخل الفروع للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة بها بالتنسيق مع المسؤولين عن الرقابة الداخلية بالفروع.</p>	<p>١٤</p>
<p>سداد مقابل الخدمات لدراسة وفحص طلبات الموافقة على قيد فروع التنفيذ بواقع ألفي جنيه .</p>	<p>١٥</p>
<p>سداد مقابل خدمات سنوى للهيئة بواقع ألفي جنيهة لفروع التنفيذ .</p>	<p>١٦</p>

٦/٨

ثالثاً : . المستندات المطلوبة لقبول فرع التسويق وهي على النحو التالي :-

١	تقديم كتاب من رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب مختوم بخاتم الشركة بما يفيد طلب بقبول الفرع على أن يكون مرفقاً به محضر مجلس إدارة حديث على أن يكون متضمناً قرار بفتح الفرع وتحديد مقره وتعيين الحد الأدنى للوظائف اللازمة للفرع وتحديد مهام الفرع.
٢	بيان بكافة فروع الشركة السابق الموافقة عليها من الهيئة مبيناً به عنوان الفرع، مهمة الفرع، تاريخ قيد الفرع ورقمه ، مدير الفرع، موقع عليه من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ومختوم بخاتم الشركة وموقف هذه الفروع من توفيق الأوضاع .
٣	تقديم خطاب من الإدارة المركزية للشئون المالية ( الإدارة العامة للإيرادات ) بالهيئة بما يفيد أن الشركة قد التزمت بسداد كافة مستحقات ورسوم الهيئة المتمثلة في مقابل خدمات الفحص والدراسة لقبول فرع جديد وكذا مقابل الخدمات السنوي ، رسم التطوير .
٤	مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري موضحاً به رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل (علمياً بأن الأ يقل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة السمسرة مقدمه الطلب عن خمسة مليون جنيه ، وفي حاله التقدم بطلب لقبول فرع جديد للشركة بعد الفرع الرابع فيلزم للموافقة على قيد فرع تسويق بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه عن قيد كل فرع تسويق .
٥	شهادة من البورصة المصرية بما يثبت استيفاء الشركة معايير الملاءة المالية خلال آخر ثلاثة أشهر سابقه لطلب القيد ، مبيناً بها نسبة صافي رأس المال السائل يوميا خلال ذات الفترة .
٦	تقديم ما يفيد أن الفرع مجهز بالأجهزة والمعدات المادية والالكترونية التي تتناسب مع طبيعة الفرع ( بيان بالتجهيزات .
٧	ما يفيد تعيين عضو منتدب للإشراف على الفروع في حالة زيادة عدد فروع الشركة عن (٣) فروع .
٨	ما يفيد استيفاء متطلبات تراخيص العاملين بالفروع وهو مدير الفرع مرخص له من الهيئة .
٩	صورة طبق الأصل من موافقة الهيئة على استخدام التسجيل الهاتفي لأوامر العملاء مختومة بخاتم الشركة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب.
١٠	ما يفيد موافقة الهيئة على توفيق أوضاع الشركة وفقاً لقراري ٤٩ ، ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٠٠٥ لسنة ٢٠١٣ بفرعية الأول والثاني .
١١	صورة طبق الأصل من عقد الإيجار مثبت التاريخ أو عقد الملكية المشهر للعين مقر الفرع مختومة بخاتم الشركة وموقع عليها من العضو المنتدب .
١٢	خلو سجل الشركة من أية جزارات أو تدابير إدارية خلال السنة السابقة على تقديم طلب قيد الفرع الجديد ما لم تنقضي عليها الفترات الآتية :- ( أ ) سنة من تاريخ انتهاء مدة وقف النشاط للمادة ( ٣٠ ) أو من تاريخ انتهاء مدة المنع من مزاوله وفقاً للمادة ( ٣١ ) من قانون سوق المال . ( ب ) ستة أشهر من تاريخ استرداد الشركة لمبلغ التأمين الإضافي . ( ج ) ثلاثة أشهر من تاريخ سريان أي من التدابير الأخرى المنصوص بالمادة ( ٣١ ) من قانون سوق رأس المال .
١٣	إقرارات من العضو المنتدب بما يلي :- ١ . بعدم جواز القيام بالتسويق أو تلقي الأوامر أو التنفيذ من خلال مقار أو أماكن أخرى بخلاف المركز الرئيسي للشركة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقه من الهيئة لقبول الفرع في السجل المعد لذلك بالهيئة ، بناء على طلب يقدم من الشركة مرفقاً به ما يفيد استيفائها للشروط المنصوص عليها في هذا القرار . ٢ . يقتصر نشاطه على التسويق والترويج لخدمات الشركة وجذب العملاء وتعريفهم بسياسة الشركة والتشريعات المنظمة لأسواق المال عموماً في حدود غرض الشركة المرخص لها به .

<p>٣. التزام الشركة بأن يكون توقيع العقود مع العملاء أمام وتحت مسؤولية مدير الفرع مع إرسال ملف العميل للمركز الرئيسي للشركة وإعطاء العميل صورة منه وكذلك التزام الشركة بعدم تلقي أوامر العملاء من خلال هذا الفرع .</p> <p>٤. ما يفيد توافر نظم رقابة داخلية علي مستوي الشركة ككل يشمل المركز الرئيسي والفروع وتوافر نظام رقابة داخلية لدى كل فرع حسب طبيعة عمله .</p> <p>٥. توافر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل حماية حقوق العملاء مع الفرع .</p> <p>٦. إتباع العاملين بالفروع للقواعد والإجراءات المنظمة للتعامل في سوق الأوراق المالية .</p> <p>٧. اقرار من المراقب الداخلي بالشركة بالتحقق الميداني داخل الفروع للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة بها بالتنسيق مع المسؤولين عن الرقابة الداخلية بالفروع.</p> <p>٨. اقرار من المراقب الداخلي بالشركة بالتحقق الميداني داخل الفروع للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة بها بالتنسيق مع المسؤولين عن الرقابة الداخلية بالفروع.</p>	
<p>١٤ سداد مقابل الخدمات لدراسة وفحص طلبات الموافقة على قيد فروع التسويق بواقع ألف جنيه .</p>	
<p>١٥ سداد مقابل خدمات سنوى للهيئة بواقع ألف جنيه لفروع السوق .</p>	